جذور العلمانية الغربية

من الصعب تحديد نقطة زمنية معينة للبحث في نشأة مصطلح ما، فهناك فجوة زمنية عادة بين المصطلح أو الاسم الذي يُشير إليه المصطلح وبين المسمى أو المشار إليه، وكما أن الطفل يولد أولاً ثم نختار له اسمًا، فإن الممارسة تنشأ أولاً ثم يوضع لها ما يناسبها من مصطلحات لكن بشكل عام، فالعلمانية هي بنت شرعية للتاريخ الغربي الذي تشكَّل عبر روافد مغايرة لتاريخنا. ولا شك في أن التاريخ اليوناني القديم والفلسفة اليونانية قد شكَّلا منطلقًا لتجليات العقل الغربي، حتى إن المسيحية كدين لم تستطع أن تتخلص من سطوة وهيمنة الفكر اليوناني.

يرى بعض المؤرخين أن الأشكال السائدة للحكومات اليونانية القديمة، مهما تعددت فروعها، يمكن أن تُرد إلى ثلاثة أصول أو أطر عامة، هي:

- الدولة الملكية monarchy.
- الدولة الأرستقراطية aristocratic.
- الدولة الفوضوية anarchy.

الدولة الملكية، وهي التي تتركز فيها كل عناصر القوة والسيادة في يد فرد هو الملك أو الملكة، وتنتقل فيها السلطة عبر عملية وراثية. والدولة الأرستقراطية تتركز السلطة فيها في أيدي النخبة والفلاسفة، وهم يعطون أوامرهم من خلال الطبقة الثانية، وهي طبقة الجنود، لتنفيذ الأوامر على الطبقة الثالثة وهي الشعب. أما الدولة الفوضوية، فتعني غياب الدولة وغياب المركزية بشكل عام.

وهناك أشكال وتصورات أخرى عن طبيعة الدولة ومؤسساتها، بعضها كان نظريًا حالمًا والبعض الآخر كان واقعيًا، لكن في مقابل ذلك كان هناك شكل آخر مغاير جذريًا وهو الدولة الدينية، لكنه لم يكن ينتمي للفكر الوثني اليوناني بل كان خاصًا باليهود، وهو بطبيعته كان نموذجًا متفردًا، لا يخضع لهذه الأطر، وأطلق عليه الدولة الثيوقراطية **theocratic state**، والتي تعني دولة الرب أو حكم الله، فكلمة ثيوقراطيك تتكون من مقطعين هما ثيو وتعني إله، وقراط وتعني حكم، ويشير المؤرخون أيضًا إلى أنه من أكثر المصطلحات التي تستخدم بطريقة خاطئة، وعلى أية حال فقد تم استعارة هذا المصطلح اليهودي الأصل إلى الأدبيات الغربية، وبات يشير إلى حقبة مظلمة في تاريخ أوروبا وهي حقبة هيمنة الكنيسة على كل ملامح الدولة، وصار الحاكم مفوضًا من قِبل الله ليحكم في الأرض ونشأ ما عرف بحق الملوك المقدس **Divine rights of kings**، وفكرة الحق المقدس تلخص الفكر المسيحي القائم على

ثنائية الروح والجسد، الروح تحتاج إلى سلطة وقد تمثلت في الكنيسة، والجسد أيضًا في حاجة إلى سلطة تمثلت في الدولة.

كانت هذه الازدواجية واحدة من أكثر القضايا المسيحية جدلاً وتعقيدًا، وبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الخامس الميلادي، ظلت الكنيسة مسيطرة على العالم المسيحي، وبدأ التفكير يتخذ منحى آخر باعتبار أن الملوك هم ظل الله في الأرض وهم مفوضون من قبل الله في حكم شعبه ورعاياه، تحت إشراف الكنيسة والبابا. وقد كان القديس توما الإكويني من أبرز المنظرين الذين حاولوا إخضاع ما هو دنيوي لما هو ديني بطريقة تشبه الجمع بين العقل والنقل، فالله- وفّق الإكويني - لا يتدخل مباشرة في تحديد شكل السلطة، بل يوجه الأحداث بطريقة تساعد الناس على اختيار نظام الحكم بطريقتهم، ومع ظهور حركة الإصلاح الديني، ضد الكنيسة الكاثوليكية، بدأ التخلص من قبضة السلطة الكنسية شيئًا فشيئًا، وكان من نتيجته تحرر الفكر السياسي من نفوذ الكنيسة، وربما كان ظهور مكيافيللي عاملاً مُهمًا في إحداث شرخ في المفاهيم السائدة، فقد عالج القضايا السياسة باعتبارها ظواهر سياسية، تجب دراستها من خلال الواقع لا من خلال الدين، ثم أخذ الشد والجذب في التصاعد بين ما هو ديني وما هو سياسي.

وتوالت بعد مكيافيللي كتابات المفكرين والمنظرين، مرورًا بجان بودان وهوبز وهيجر جروتيوس ومونتسيكيو واهرنج وديجي وروسو وغيرهم في تبني نظريات مختلفة، كنظرية السيادة المطلقة والعقد الاجتماعي، واختلفت المفاهيم والمعايير بين الانحياز لحق الفرد أو حق المجتمع ومحاولة التوازن بينهما وهكذا، فالعلمانية باختصار هي تاريخ المجتمعات الغربية، ومهَّد ذلك لظهور مصطلح العلمانية أو secularism، وهو المصطلح الذي أطلقه المفكر البريطاني جورج جاكوب هولي أوك George Jacob Holyoake عام ١٨٥٠، وبرز مصطلح الدولة العلمانية secular state وهي التي أقامت جدار فصل بين الكنيسة وبين نظام الحكم وشؤون الدولة، وهذا التعبير لتوماس جيفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة، لكنه في الأساس مستمد من كتابات جون لوك وخاصة فيما يعرف بالعقد الاجتماعي social contract، كانت هذه هي خلفية المشهد الذي أنتج العلمانية، وهي خلفية لا تنتمي إلينا، ولم تفرزها بيئتنا الثقافية التي تشكلها ملامح أخرى مغايرة.